إلى أصحاب المعالي و السعادة، الحضور الكرام، سيداتي سادتي،

يشرفني أن أخاطب هذا الجمع الكريم بمناسبة انعقاد الدورة الثانية والخمسين للجنة الأمن الغذائي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) .

لا تزال مسألة الأمن الغذائي تشكل تحديًا عالميا بالغ الأهمية ، لا سيما في ظل السياق العالمي الذي يتسم بالأزمات الغذائية ،الصحية ،الاقتصادية والجيوسياسية .

وسيشكل وجودي أمامكم اليوم فرصة ثمينة ، سأستعرض من خلالها الجهود التي نبذلها في بلدنا لضمان الأمن الغذائي وذلك من خلال أربعة محاور رئيسية:

- ✓ الوقاية،
- ✓ تعزيز القدرات اللوجستية والعملية،
- ✓ البرامج المجتمعية لتعزيز الصمود،
- ✓ رؤيتنا المتوسطة و طويلة الأمد لتحقيق السيادة الغذائية.

I. <u>المحور الأول</u>: الوقاية من الجفاف والأزمات الغذائية والتغذوية

ان انتماء موريتانيا الي منطقة الساحل والصحراء جعلها بحكم طبيعة المنطقة التي توجد فيها ، تواجه كثيرًا من التحديات المتعلقة بالجفاف والأزمات الغذائية المتكررة. وفي هذا السياق، اتخذت الحكومة إجراءات مهمة لتعزيز الوقاية وإدارة هذه الأزمات. لقد وضعنا آلية وطنية تعني بتنسيق وإدارة الأزمات الغذائية والتغذوية، من خلال مراقبة المناطق المعرضة للخطر بإعتماد استراتيجيات استباقية وإعداد خطة وطنية سنوية للإستجابة للأزمات الغذائية والتغذوية.كما عززنا شراكاتنا مع الهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية لتنسيق هذه الإستجابة وجعلها سريعة وفعالة لمواجهة وإدارة الطوارئ الغذائية.

ولتمويل هذه الاستجابة، أنشأنا صندوقا وطنيا للاستجابة للأزمات الغذائية والتغذوية، يتيح توجيه الموارد المالية التي تعبئها الدولة الموريتانية وشركاؤها لتمويل الأنشطة الإغاثية العاجلة ودعم الفئات الضعيفة.

II. المحور الثاني: تعزيز القدرات اللوجستية والعملية

لقد أظهرت الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا الحاجة إلى تعزيز بنيتنا التحتية اللوجستية لضمان توفر الأغذية لاسيما في أوقات الأزمات العالمية.

ولهذا، استثمرنا في تعزيز قدرات التخزين، مع توجه واضح نحو إنشاء مخزون وطني للأمن الغذائي، يتيح تلبية احتياجات السكان بشكل مستقل في حال حدوث اضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية ونسعي الي تعزيز القدرات اللوجستية المتعلقة بنقل المواد الغذائية، من خلال زيادة أسطولنا و تحديث البنية التحتية للنقل لضمان توزيع أفضل للمواد الغذائية في المناطق النائية والوعرة والوصول الي الفئات المستهدفة أينما كانت.

III. المحور الثالث: البرامج المجتمعية لتعزيز الصمود

تعتمد مقاربتنا لتعزيز الصمود المجتمعي على إجراءات ملموسة تهدف إلى تحسين الأمن الغذائي على المستوى المحلي، ودعم صمود المجتمعات الريفية بصفة خاصة من خلال خلق اقتصاد ريفي مستدام و نحن في هذا الإطار ننسق مع مجموعة من الشركاء الدوليين. وتندرج الزيارة الأخيرة التي قادت وفدا دبلوماسيا رفيع المستوى مكونا من سفراء الدول السبع المقيمين في روما وبرآسة المديرة التنفيذية المساعدة لبرنامج الغذاء العالمي لزيارة موريتانيا في أواخر شهر شتمبر الماضي للوقوف علي الإستراتيجية المتكاملة التي تنتهجها الدولة وشركائها لدعم الصمود في مواجهة التغيرات المناخية ،حيث تقوم هذه الإستراتيجية علي زيادة قدرة المجتمعات المحلية وصغارالمزارعين والمنمين علي التكيف والمساهمة في خلق نظام غذائي محلي أكثرمرونة واستدامة.

وفي هذا الإطارتعمل الدولة علي ولوج هؤلاء السكان إلي الماء والطاقة والبنية التحية الازمة كما نعمل علي تمويل أنشطة مدرة للدخل في شكل مشروعات صغيرة للتنمية لدعم الأسر الفقيرة ومساعدتها على الخروج من الفقر. علاوة على ذلك، نركز علي الكفالات المدرسية باعتبارها ركيزة أساسية في سياستنا الغذائية، حيث تضمن حصول الأطفال على تغذية صحية ومتوازنة، خاصة في المناطق الريفية.

كما أنشأنا مراكز علي امتداد التراب الوطني لبيع المنتجات الغذائية المدعومة، مما يتيح لشريحة كبيرة من السكان الوصول إلى هذه المواد بأسعار معقولة. وفي الوقت نفسه، ندعم المزارعين من خلال بيع المدخلات غير الغذائية ، مما يعزز قدرتهم على زيادة الإنتاج والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.

ان التغير المناخي اصبح واقعا يجب التعامل معه بصفة جدية وسريعة فقد كنت شاهدة شخصيا في الأيام القليلة الماضية علي مظهر من مظاهر هذا التغير المناخي تمثلت في زيادة منسوب نهر السينغال منما تسسب في إلحاق أضرار كبيرة بالتجمعات المحاذية للنهر وتطلب من الدول تدخلا عاجلا لفائدة هؤلاء المواطنين. هذه المظاهر الجديدة للتغير المناخي تفرض رؤية جديدة لا تتوقف فقط علي علي تنظيم استجابة لهذه الأزمات وإنما التركيز علي دعم صمود سكان هذه الأرياف في مصادر غذائهم وطبيعة مساكنهم او بصيغة اخري خلق اقتصاد ريفي اكثر صمودا أمام التقلبات المناخية.

IV. المحور الرابع: السيادة الغذائية، رؤية طويلة الأمد

على المدى المتوسط و الطويل، تبنت الحكومة الموريتانية سياسة طموحة لتحقيق السيادة الغذائية. ترتكز هذه السياسة على عدة إصلاحات رئيسية، بما في ذلك إصلاح المجال العقاري لتأمين الوصول إلى الأراضي الزراعية. كما قمنا بتفعيل جهود تهيئة الأراضي لزيادة المساحات الزراعية، مع إدخال المكننة الزراعية لزيادة إنتاجية المزارعين.

تهدف هذه الرؤية الي تحقيق السيادة الغذائية من خلال ضمان حصول كل موريتاني على غذاء كافٍ ومغذٍ، إضافة إلى تمكين بلدنا من أن يصبح لاعبًا مستقلًا وقادرًا على مواجهة الأزمات الغذائية العالمية.

الخاتمة

يعد الأمن الغذائي أولوية وطنية في موريتانيا، ونحن ملتزمون تمامًا بتنفيذ إصلاحات عميقة ومستدامة لمواجهته. سنواصل العمل مع شركائنا الدوليين، بما في ذلك الفاو، لمواجهة التحديات العالمية التي تهدد الأمن الغذائي وضمان مستقبل مزدهر ومستدام لشعبنا.

أشكركم على حسن استماعكم.